الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا فقد يبطل عملها عند بهما قال الربعي انه القياس
لبقاء معنى النفي خصوصا وقد توسعوا في الظروف والمجرورات قوله ليس الطيب
الا المسك بالرفع فليس مهملة والطيب مبتدأ والا اداة حصر والمسك خبر الطيب
قال في التسهيل ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم اهـ واما لغة
اهل الحجاز وهو النصب كما نقله ابو عمرو بن العلاء وهذه المسألة جرت بين ابن
عمر وعيسى بن عمر الثقفي وابي عمرو بن العلاء كان عيسى ينكر الرفع وابو عمرو يجيزه
فاجتمعا فقال عيسى بن عمر ذكك فقال له ابو عمرو اتحج العام فقال له عيسى في الارض
جاهل بها الا وهو ينصب الا وهو يرفع ثم رجع ابو عمرو فخلف الاحمر وذكر له
الذي جرى الى بعض الحجازيين وجهد ان يلقناه الرفع فلم يفعل ثم رجعا والى بعض
التميميين وجهد ان يلقناه النصب فلم يفعل ثم رجعا واخبرا عيسى بذلك واذا عمرو
واخرج عيسى خاتمه من اصبعه ورمى به الى ابي عمرو وقال هو ذا فقد افقت الناس
خاتمة نفي مما يعمل عمل ليس لا النافية للوحدة فانها تعمل عمل ليس عند
الحجازيين ايضا لكن عملها خاص بالشعر ويشترط تنكير معمولها نحو قوله
" تعز فلا شيء على الارض باقيا " ولا زرعا مما قضى الله واقيا " ومثلها
لا التي لنفي الجنس فانها تعمل عمل ليس ونص سيبويه على انها لا تعمل الا في الحين فاخذ بعضهم
بظاهره فقصرها على الحين لكن في التذكرة وانها تعمل في الحين وكذا في الساعة
والاوان بقلة وليس بجيد لان الكلام بين اسمها وخبرها الصق منها في العمل والغالب
حذف اسمها نحو قوله تعالى ولات حين مناص اي ليس الحين حين فرار ومن غير
الغالب حذف الخبر وبقاء الاسم وعليه قرئ شاذا ولات حين مناص برفع حين وكذا يعمل
عمل ليس ان النافية وهو لغة اهل الحجاز نحو بعضهم انا احد خيرا من احد
الا بالعافية وقوله الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين
واعلم انها قد تركت في الاوضح تبعا لابن مالك بل ذكر العراقي اكثر البصريين المنع قوله الا
البدل استثنا البدل من بين التوابع مبني عليه مذهب البصريين والرماني
والفارسي واكثر المتاخرين فانهم قالوا ان العامل في البدل ليس هو العامل في
المبدل منه بل عامل مقدر مماثل لعامل المبدل منه واستدلوا على ذلك بالسماع

والقياس

والقياس اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة
فقد اعيد الجار في البدل وهو لبيوتهم وغيرك كثير من الابي والاستشهاد واما القياس فلان
البدل مستقل ومقصود بالذكر ولذا تشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا
ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي وابن الخباز والزمخشري وابن الحاجب ان العامل فيه هو العامل في المبدل
منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكانه عامل الاول باثر الثاني وقدره الرضي استدلالا
الاولين كما نقله الناصر الطبلاوي وعبارته في شرحه قوله السادس عشر الفعل المضارع
نح تقييد المعم الفعل المضارع بعدم اتصال النون فيه لكون الاعراب لفظيا ظاهرا
اما اذا اتصل به نون التوكيد او نون النسوة او نون التوكيد فانه يكون مبنيا فاذا دخل عليه ناصب
او جازم كانه اعراب محلي وقد علمت ان المراد بالمنصوبات في كلامهم ما يشمل
المنصوب لفظا او تقديرا او محلا فتنبه لقوله ونواصبه المتفق عليها الخ فيه نظر
اذ قد ذهب الزجاجي والفارسي الى ان النصب بعد اذن بان مضمرة وذهب الاخفش
الى ان كي جميع استعمالاتها هي فيه والنصب بعد الفعل بعد هاذا ان مضمرة قوله
ان بفتح الهمزة وسكون النون اعلم ان في ان اربع لغات ان بكسر الهمزة فانها من الحروف وعنها
بفتح الهمزة او كسرها مع تشديد النون فيهما فانها ناسخة تنصب الاسم وترفع
الخبر والمراد بانها هنا ان المصدرية وانما قيدها بالمصدرية لانها المتبادرة
عند الاطلاق فخرجت انا المفسرة وهي التي تسبق بجملة فيها معنى القول دون
حروفه وتاخر عنها جملة ولم تقترن بجار لفظا ولا تقديرا نحو قوله تعالى اذ اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه في التابوت وخرجت الزائدة وهي الثالثة للما نحو
فلما ان جاء البشير والمراقبة بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو الى وراق
السلم بجر ظبية او بين القسم ولم نحو اقسم ان لو اتيتني تزيد لاكرمنك وسميت ان
الناصبة مصدرية لانها تسبك مع مدخولها بمصدر نحو يحبب من ان تقوم
اي من قيامك ثم محل كونها ناصبة اذا لم يفصل بينها وبين الفعل السين فان
فصل السين بينها وبين الفعل كانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى
علم ان سيكون منكم مرضى فاذا ان مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشان وجملة
ان سيكون الخ في محل رفع خبرها قوله ولنا حرف يفيد النفي والاستقبال